الاستثمار الأجنبي والقوى العاملة أقطار عربية مختارة

(مصر، تونس، السعودية، وقطر)

م. د. تأميم محمد سلوم م. م. سجى فاضل جواد
جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

ملخص

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في حركة الاستثمارات ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وقد حصلت البلدان النامية ومنها الأقطار العربية على نصيب ضئيل لا يكاد يذكر أحيانا، ورغم ضآلة هذه التدفقات فإنها قد أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في قوة العمل، أما بتوفير فرص العمل أو بتعزيز البطالة، وأثرها في كلا الحالتين يتوقف على مدى توافر محددات جذب الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة، ومدى تساهل حكومات تلك البلدان مع المستثمرين الأجانب من خلال قوانين الاستثمار التي تسنها والتي قد تفرض على المستثمر الأجنبي تشغيل نسبة معينة من العمال المحليين.

Summary:

The world has witnessed in recent years a major development in the movement of investment, especially Foreign Direct Investment has got the developing countries, including Arab states share a small insignificant sometimes, despite the paucity of these flows, they have influenced, directly or indirectly in the labor force, and the provision of employment opportunities or Strengthening unemployment, and their impact in both cases depends on the availability of the determinants to attract foreign investment in host countries, and the extent of indulgence Governments of those countries with foreign investors through investment laws enacted by that may be imposed on foreign investors run a certain percentage of local workers.

المقدمة

مما لاشك فيه أن الاستثمار الأجنبي المباشر شهد تطورا عالميا ملحوظا وأصبح من أهم أدوات التمويل في الدول النامية وبشكل خاص تلك التي تتوجه للأخذ باقتصاد السوق، وأزداد هذا التوجه مع بداية التسعينيات من القرن العشرين، وأخذ يتسع نتيجة لمساهمة الشركات متعدية الجنسية في نقل وتدوير الأموال عالميا من خلال تخطيها للحدود وبناء شبكاتها عبر دول العالم، وهكذا فان الاستثمار الأجنبي المباشر أعطى دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له فضلا عن الدور الكبير الذي تمتاز به الشركات الأجنبية في توفير فرص عمل جديدة، فضلا عن ارتفاع الأجور التي تقدمها للعاملين لديها مما يؤدي إلى انخفاض البطالة وزيادة القدرة الشرائية للعاملين لدى هذه الشركات، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر والذي يعد من أهم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يخفى علينا إن ما يحدثه الاستثمار الأجنبي من اثأر ايجابية لن تتحقق إذا لم تتوافر محددات جذبه.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقوى العاملة، وأن هذه العلاقة لها وجهين، الأول ايجابي والآخر يعكس آثار سلبية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تحديد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقوى العاملة في أقطار عربية مختارة (مصر، وتونس، والسعودية، وقطر)، وقد تم اختيار الأقطار عينة الدراسة بشكل متباين فمصر هي الأكثر سكانا وبالتالي فإنها تمتلك قوة عمل اكبر، والسعودية هي الأكبر مساحة، وتونس تتمتع بموقعها الجغرافي الذي يمثل عامل جذب للمستثمرين الأجانب، أما قطر فهي الأصغر مساحة والأقل سكانا، وقد تم قياس أثر الاستثمار الأجنبي في القوى العاملة.

منهجية البحث

لغرض أثبات فرضية البحث والوصول إلى هدفه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور هي:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والقوى العاملة.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والقوى العاملة في الأقطار العربية.

المبحث الثالث: قياس أثر الاستثمار الأجنبي في القوى العاملة في الأقطار عينة الدراسة (مصر، وتونس، والسعودية، وقطر).

المبحث الأول/ الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر والقوى العاملة.

أولا- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو لكل الاستثمارات في المشروع المعني، فضلا عن مشاركته بإدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار. وتعرفه منظمة التجارة العالمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين يسمى (بلد المنشأ)، والذي يمتلك أصول في بلد آخر يسمى (البلد المضيف). أي أن الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي، أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها. ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه استثمار طويل الأجل يتضمن مصلحة دائمة وسيطرة من كيان مقيم في اقتصاد ما على مشروع مقام في اقتصاد آخر. ويعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (10%) أو أكثر من أسهم إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة(مهدي، 2009، ص115).

2- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: تعتمد عوامل جذب الاستثمارات المباشرة على ثلاثة محددات أساسية لها علاقة بالموقع أو البلد المضيف فالمحدد الأول يتمثل بالإطار المؤسسي والسياسات الاقتصادية التي لها أثر في الاستثمارات في البلد المضيف كالاستقرار السياسي، والتشريعات والقوانين الخاصة بعمل الشركات الأجنبية، وسياسات التخصيصية، وتنظيم المنافسة في السوق، وسعر الصرف، والتجارة الخارجية وغيرها.

والمحدد الثاني يتعلق بالتسهيلات لتسيير وإدارة الأعمال للمستثمرين كوكالات ترويج وتيسير الاستثمار، والحوافز الاستثمارية، والممارسات الإدارية والبيروقراطية، والخدمات الاجتماعية.

أما المحدد الثالث فأنه يتمثل بالعوامل الاقتصادية البحتة التي تحدد إلى حد كبير نوع الاستثمار المباشر وتنقسم هذه العوامل إلى:

أ- تلك المتعلقة بالاستثمارات الساعية وراء الأسواق

(Market-Seeking Foreign Direct Investment): كحجم السوق، ومناطق التجارة الحرة، ومتوسط دخل الفرد ونموه، وإمكانية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وتفضيلات المستهلكين في البلد المعني.

ب- تلك المتعلقة بالاستثمارات الساعية وراء الكفاءة

(Efficiency-Seeking Foreign Direct Investment): كوسائل النقل، وكلفة اليد العاملة، وتكاليف المواد الخام، وتكاليف المنتجات الوسيطة.

ج- تلك المتعلقة بالاستثمارات الساعية وراء الموارد

(Resource-Seeking Foreign Direct Investment): كوفرة الموارد الطبيعية، والمواد الأولية، واليد العاملة الماهرة أو غير الماهرة الرخيصة، والأصول التكنولوجية وأصول المنشأة كالأسماء التجارية، والهياكل الأساسية العمرانية كالموانئ والطرق والجسور وغيرها (Dunning, 1994, pp.35-36).

وفي هذا الصدد تشير الدلائل إلى أن معظم الاستثمارات بين الولايات المتحدة واليابان وأوربا هي استثمارات ساعية وراء الأسواق ذات طابع أفقي، إذ أن أكثر من (55%) من هذه الاستثمارات توظف في قطاع الخدمات، أما في الدول النامية فمعظم الاستثمارات تسعى وراء الكفاءة للتصدير كسلع نهائية أو وسيطة وذات طابع عمودي وفي قطاع الصناعات التحويلية وهي تكون في بلدان قريبة من الولايات المتحدة، واليابان، وأوربا. بالإضافة لذلك تشير المسوحات التي أجريت مع المستثمرين الأجانب في أفريقيا جنوب الصحراء إن من أهم العوامل المشجعة للاستثمار هي: التشريعات وحسن تطبيقها، والاستقرار السياسي، والقدرة للوصول إلى الأسواق، والسياسات التجارية، وكلفة اليد العاملة. وتشير مسوحات الاستثمار في دول أوربا الشرقية أن العوامل الجاذبة تمثلت بكلفة ومهارة الأيدي العاملة، واحتمالات التكامل الاقتصادي، والاستقرار الاقتصادي، وإمكانية تحويل العملة. أما بالنسبة إلى الأقطار العربية فتشير مسوحات استثماراتها إلى العوامل الطاردة للاستثمار المتمثلة بالمعوقات الإدارية، والفساد البيروقراطي، وكلفة استخدام البنية التحتية، ونقص المهارات والأيدي العاملة، ومستوى الخدمات الاجتماعية.

ثانيا- مفهوم القوى العاملة والعوامل المحددة لها

1- مفهوم القوى العاملة: عرفت منظمة العمل العربية القوى العاملة (بأنها تمثل العناصر البشرية العاملة في قطاعات الإنتاج وقطاع الخدمات في الدولة، وهي جزء مهم من السكان الذين يعملون مقابل أجرا ومرتب يتقاضونه وتعتمد عليهم الدولة في تحقيق أهدافها)، وهناك ثلاثة محددات يرتكز عليها مفهوم الإنسان المشتغل وهي: القدرة على العمل، والرغبة في العمل، توافر الفرد واستعداده للعمل، أي إن قوة العمل هي الفئة النشطة اقتصاديا من السكان التي تتراوح أعمارها بين 15-65 سنة بعد استبعاد ربات البيوت والمرضى والعاجزين عن العمل وفئة الطلاب المدارس والجامعات، ويتحدد حجم القوى العاملة في أي بلد وفق الصيغة الآتية(القريشي، 2007، ص24):

الطلبة والمساجين والمرضى

حجم القوى العاملة= حجم السكان الكلي- الأشخاص خارج سن العمل- والذين لا يرغبون في العمل لأي سبب كان

2- العوامل المحددة للقوى العاملة: ثمة عوامل عديدة تحدد حجم القوى العاملة في أي بلد فهناك عاملين أساسيين وهما معدلي الخصوبة والوفيات، كما أن هناك ظاهرة هامة تؤثر في قوة العمل وهي الدفعة السكانية (Population Momentum)، إذ إن اثر اختلاف معدلات المواليد من السكان عن معدلات الوفيات لن يظهر بصورة مباشرة في تغير الهيكل العمري للقوى العاملة، ولكنه سيأخذ مدة زمنية حتى يظهر هذا الأثر، أي انه عامل طويل الأجل، بمعنى أن حجم وتكوين قوة العمل المستقبلية تحدده معدلات الخصوبة الحالية في المجتمع وهذا ما يسمى بمدة الإعالة السكانية بين فئتي الطفولة (1-15) وسن العمل (15-60)(تودارو، 2009، ص327-328) ويمكن إيجاز أهم العوامل المحددة لقوة العمل بما يأتي:

أ- العوامل الديمغرافية: إن حجم القوى العاملة في أي نظام اقتصادي له علاقة مباشرة بحجم السكان ومعدلات نموه والتركيب العمري له، لذلك نلاحظ إن زيادة حجم السكان يؤدي إلى حدوث تغيير في حجم السوق، ويؤدي التغيير في هيكل السكان إلى تغيير في حاجات الناس ومن ثم تغيير في تركيب السوق، كما أن التغيرات النوعية والكمية للسكان تؤدي إلى تغيرات في التناسب بين عوامل الإنتاج، فضلا عن إن السكان هو الرافد الأساسي لعرض القوى العاملة، إذ أن الزيادة في حجم السكان تؤدي إلى زيادة في حجم القوى العاملة، والتغير في هيكل السكان يؤدي إلى تغير في نوعية عرض الأيدي العاملة (عبد الحسين، 2005، ص187).

ب- العوامل الاقتصادية: تؤثر العوامل الاقتصادية كمستوى الأجور، والمستوى العام للأسعار، وحالة الدورة الاقتصادية في حجم القوى العاملة، فالعوامل الاقتصادية ليس لها تأثير في عدد الأشخاص الذين هم في سن العمل، بل يكون مجال تأثيرها رغبة الأشخاص في العمل، إذ أن الأشخاص الذين لا يرغبون في العمل لا يدخلون في تعداد القوى العاملة ففي حالة ارتفاع مستوى الأجر الحقيقي يكون هناك احتمال إن كثيرا من الآباء والأزواج سيتركون أولادهم في المدارس إلى سن متأخرة ، ويفضلون أن تبقى الزوجات في البيوت لإدارة الشؤون العائلية دون العمل في خارج البيت، كما قد ينخفض سن الإحالة على المعاش بالنسبة للآباء أو الأمهات وهذا يؤثر في حجم القوى العاملة والعكس صحيح أيضا(سليمان، 1985، ص90).

ج- العوامل القانونية والسياسية والاجتماعية: تؤثر العوامل القانونية تأثيرا مباشرا في حجم القوى العاملة من خلال التشريعات والقوانين الخاصة بالعمل، وبرامج الرعاية الاجتماعية، وإعانات البطالة، والتشريعات الخاصة بالهجرة من دولة إلى أخرى. أما العوامل السياسية فتؤثر في حجم القوى العاملة من خلال طبيعة النظام السياسي، ومدى استقرار الأوضاع الأمنية وانتشار العنف والجريمة والتهجير ألقسري، فضلا عن قوة النقابات العمالية، وعدم توفير فرص للعمل بالنسبة للخريجين وأصحاب الكفاءة مما يؤدي للهجرة إلى خارج الوطن، فضلا عن تأثير الحروب التي تؤدي إلى تحويل جزء كبير من القوى العاملة من القطاع المدني إلى القطاع العسكري. أما العوامل الاجتماعية فأنها تؤثر في القوى العاملة من خلال نظرة المجتمع للعمل فكلما كان المجتمع ينظر للعمل باحترام أدى ذلك إلى زيادة حجم القوى العاملة والعكس صحيح أيضا.

ثالثا- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقوى العاملة

إن للاستثمار الأجنبي المباشر آثارا مباشرة في سوق العمل فهو قد يحدث آثارا ايجابية إذا كان يوفر الوظائف الجديدة (New Jobs)، مما يؤدي إلى تراجع البطالة والفقر (قرم،2004،ص5)، وهو يوفر الوظائف الجديدة على مرحلتين: الأولى أثناء مرحلة الإنشاء، والثانية عند دخول الاستثمارات الجديدة مجال الإنتاج (مؤتمر العمل العربي، 2009، ص167). كما يكون مثمرا إذا كان المستثمر الأجنبي مهتما بشبكات الأمان الاجتماعية كما حدث في تونس في مشروعات عامة تم بيعها لمستثمرين أجانب، إذ شجعت التعويضات الممنوحة لبعض العاملين على إنهاء الخدمة والمغادرة بشكل طوعي وخفضت الحاجة للطرد التام، وفي بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى قام بعض المستثمرين الأجانب بدفع معونات البطالة كتكاليف اجتماعية (Kikeri,1992,p.3). إن تهيئة جو تنافسي يصاحبه اهتماما بشبكات الأمان الاجتماعية سيؤدي إلى كبح أو بالأحرى تأجيل القرار بالهجرة بما يوفره من فرص للعمل والأجور المغرية، إذ يعمل على إيقاف استنزاف الخبرات الوطنية التي تشكو منها البلدان المضيفة ولاسيما النامية منها، إلا أن ذلك قد يكون بصورة مؤقتة أي إن فاعلية تأجيل قرار الهجرة للكوادر الوطنية يرتبط بعدم لجوء الشركات الأجنبية إلى إغراء وجذب هذه الكوادر خارج أوطانها(عجمية وقريصة،1986، ص17).

وربما يصح القول إن التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي بعض البلدان المضيفة تؤدي إلى رفع الإنتاجية الحدية للعمل وزيادة الأجور الحقيقية والشكل (1) يوضح ذلك:

الشكل (1)

اثر رأس المال الأجنبي في الإنتاجية الحدية والأجور الحقيقية

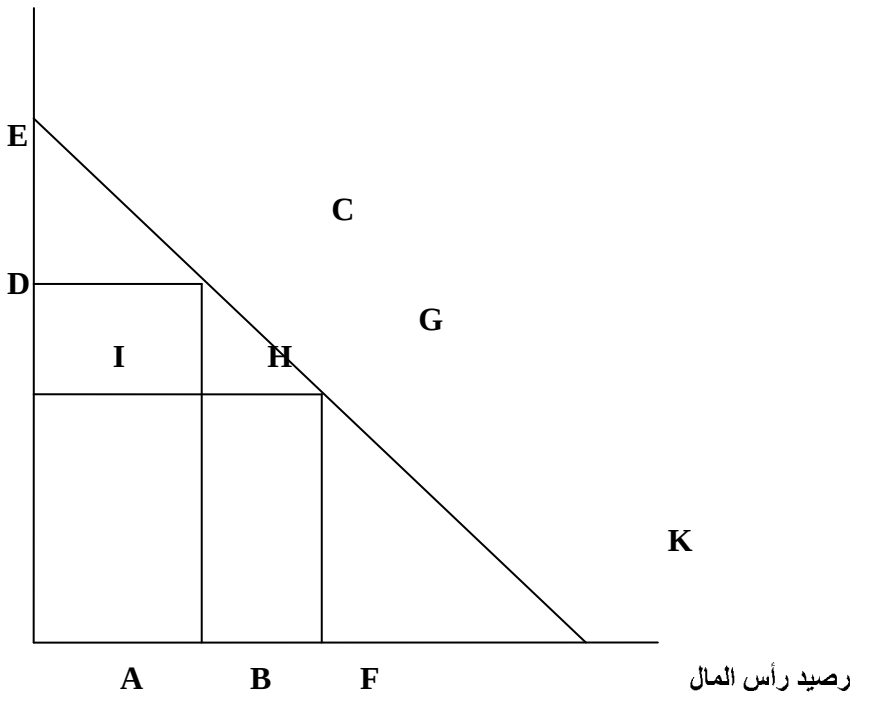

المصدر:

- Gerald M.Meier, (International Trade and Development), Harper & Row Publishers, New York 1963, p.92.

الشكل السابق يمثل المحور الأفقي رصيد رأس المال، أما العمودي فيمثل الناتج الحدي لرأس المال والمنحنى (EG) يمثل علاقة الناتج الحدي لرأس المال إلى رصيد رأس المال، فلو افترضنا إن رصيد رأس المال الأولي هو (AB)، والذي يمثل رأس المال المحلي، والناتج الكلي الأولي تمثله المساحة (ABCE)، والأرباح الكلية على رأس المال تمثلها المساحة (ABCD)، ومجموع الأجور الحقيقية الأولية تمثلها المساحة المثلثة (DCE). يرافق ذلك حدوث تدفق لرأس المال الأجنبي بمقدار (BF)، إذ أن الناتج المضاف من قبل الاستثمار الأجنبي تمثله المساحة (BFGC) وان مكاسب رأس المال الأجنبي ستكون ممثلة بالمساحة (BFGH)، مما يؤدي إلى انخفاض الأرباح الكلية على رأس المال المحلي إلى المساحة (ABHI)، وارتفاع الأجور الحقيقية للعمل التي أصبحت تمثلها المساحة (EIG)، أي أن المثلث المحصور بين المساحتين (DCHI) و(BFGH) والذي تمثله المساحة (CHG) هو المكسب الصافي المضاف، أي انه يمثل الآثار الايجابية التي يحدثها رأس المال الأجنبي في القوى العاملة والأجور الحقيقية.

إلا أن معارضي الاستثمار الأجنبي يلفتون الأنظار إلى انه قد يؤدي إلى منافع على مستوى المشروع، إذ انه يحدث آثارا سلبية جمة على مستوى الاقتصاد الكلي تتمثل في زيادة حجم العاطلين عن العمل، أما عن طريق تسريح القوى العاملة عند قيام المستثمرين الأجانب بشراء مشروعات عامة، أو تقليل فرص العمل نتيجة استخدام التكنولوجية الحديثة ومن هنا يظهر الأثر غير العادل للاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية، إذ تدعم الشركات المتعدية الجنسية مشكلة ازدواج الهيكل الاقتصادي، وتزيد من سوء توزيع الدخل، كما إن هذه الشركات تميل لتعزيز مصالح عدد قليل من مديري المصانع المحلية وبعض العمال أصحاب الأجور العالية في القطاع الحديث على حساب القطاعات الأخرى مما يزيد من الفجوة في الأجور. كما إن الموارد تحول بعيدا عن إنتاج الغذاء الأساسي والاتجاه لتصنيع سلع أخرى مطلوبة في المقام الأول لتلبية طلبات الصفوة المحلية والمستهلكين الخارجيين، وهذا يجعل الوضع التوازني أسوأ بين العمال في القرى وإقرانهم في المدن من حيث الفرص الاقتصادية، مما يؤدي في النهاية إلى هجرة العمال القرويين إلى المدينة أو إلى خارج أوطانهم (تودارو، 2009، ص667).

فأصحاب القرار في أية دولة قد يتخذون وينفذون خلال لحظات قرارات تدمر حياة الملايين من الناس، ويعد العاملون أهم ضحايا الاستثمار الأجنبي فقد تندفع البطالة بقوة إلى الأمام عندما يفقد العمال وظائفهم التقليدية (Traditional Jobs)(Esselaar,2005,p.4)، كما هو الحال في ألمانيا عندما اتخذت الحكومة قرارا بتخصيصية خدمة القطارات لمستثمرين أجانب، إذ خفض مستخدمي هذه الخدمة للأعوام (1994-1997)م من (336) ألف إلى (225) ألف عامل(خطاب، 2003، ص3).

إن المستثمر الأجنبي قد يستعين بعمال أجانب بدلا من العمال المحليين وبطبيعة الحال هناك تأثيرات كبيرة لهؤلاء الأجانب على العمال المحليين، وعلى جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وهناك رأيان حول هذا الموضوع، الأول إن كل عامل مستورد من الخارج ليستعين به مستثمر أجنبي يؤدي إلى إحلاله محل العامل المحلي. والثاني يؤكد بأنه بدون العمال الأجانب من الصعب القيام بالعديد من الأعمال التي يعزف العمال المحليين عن القيام بها، أو أنها غير مؤهلة للقيام بها، فهناك بعض الأعمال لا يقوم بها العمال المحليين كالصناعات الحرفية مثلا ولاسيما في دول الخليج العربية بل يقوم بها عمال عرب أو أجانب بدلا من العمال المحليين أو بالإضافة إليهم، والشكل (2) يوضح منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمال المحليين، ومنحنى العرض الكلي للأيدي العاملة المحلية والوافدة معا الذي يقع إلى يمين منحنى عرض العمال المحليين، ويكون شكله مسطحا نوعا ما، وهذا يعني بان العمال الوافدين يستجيبون إلى الأجور بصورة أفضل من العمال المحليين، ولهذا فان الأجور تنخفض من W1 إلى W2 لكن عدد العمال سوف يرتفع من L1 إلى L2 كما يأتي:

الشكل (2)
أثر العمال الوافدين في العمال المحليين

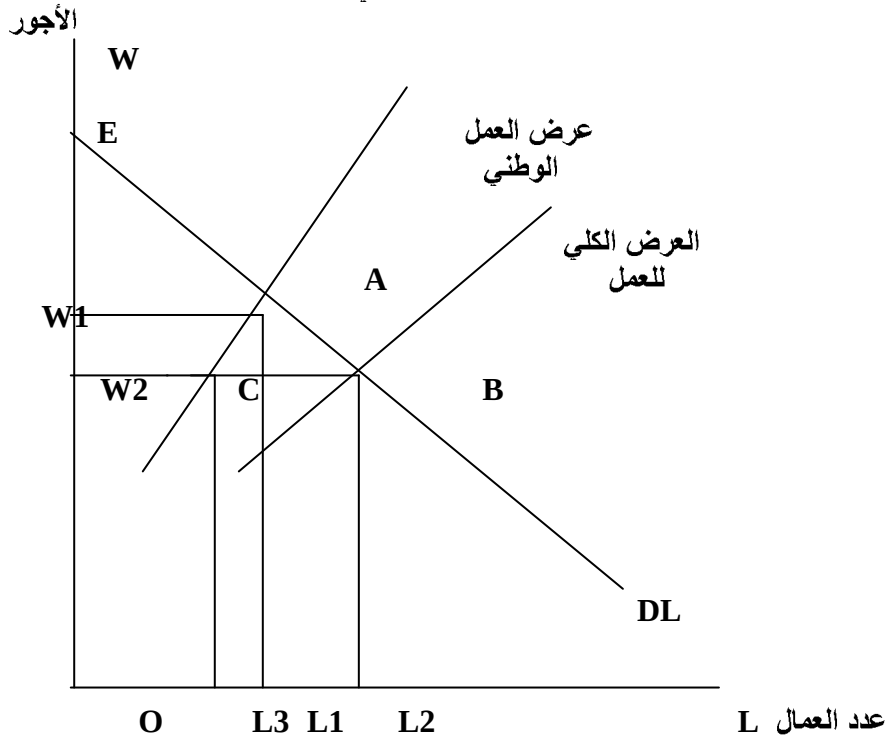

المصدر:
- مدحت القريشي، (اقتصاديات العمل)، الأردن، دار وائل للنشر 2007، ص137-138.

نلاحظ من الشكل أنه عند مستوى الأجر W2 يكون العمال الوافدين راغبين في العمل أكثر من العمال المحليين، وعند هذا الأجر يكون العمال المحليين الراغبين في العمل هم L3 فقط، وان العرض الباقي (L3-L2) يمثل العمال الوافدين، ولكن إذا لم يتم الاستعانة بالعمال الوافدين فان مقدار العمال المحليين سيكون (L1) فقط، ويكون الأجر في هذه الحالة (W1)، أي أن الأجور ستكون أعلى بغياب العمال الوافدين. ومن هنا نفهم أن هناك زيادة في عرض العمل بمجال استثماري معين بسبب الاستعانة بالعمال الوافدين، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الأجور وانخفاض حجم العمال المحليين، مما يؤدي إلى الاستغناء عن العمال المحليين والمتبقي منهم في العمل سيعاني من انخفاض الأجر وهذا ما لاحظناه في الشكل السابق، إذ انخفضت الأجور الكلية من (W1AL1O) إلى (W2CL3O). ويمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث في قوة العمل اثرين إحداهما سلبي والآخر ايجابي وذلك يعتمد على عاملين أساسيين الأول يتمثل بأهداف المستثمر الأجنبي وغاياته التي تتمثل بتحقيق الأرباح دون الاهتمام بغير ذلك، والثاني يتمثل بالسياسات التي تنتهجها حكومات البلدان المضيفة.

المبحث الثاني/ واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والقوى العاملة في الأقطار العربية

أولا- حجم الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاته في الأقطار العربية

أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية تتجه نحو القطاعات الخدمية كالسياحة والمصارف والأسواق المالية، بينما تحجم تلك الاستثمارات عن الاتجاه نحو القطاعات السلعية التي عادة تتطلب استثمار يواجه مخاطر ومدة أطول لتحقيق مردود العملية الاستثمارية، وقد اتصفت التدفقات الطويلة الأجل الداخلة إلى الدول النامية كالاستثمار الأجنبي المباشر بالتذبذب وعدم الاستقرار خلال السنوات الأخيرة التي أظهرت تقلبات حادة ورغم ذلك تسعى غالبية البلدان النامية ومنها الأقطار العربية إلى البحث عن الاستثمار الأجنبي المباشر وجذبه باعتباره وسيلة مكملة للاستثمار المحلي، فضلا عن كونه طريقة فعالة لاكتساب المزيد من الكفاءة عن طريق نقل التكنولوجيا الملائمة، وعلى الرغم من ذلك فأن البلدان العربية لم تتمكن من جذب سوى النزر اليسير من مجمل الاستثمارات المتدفقة إلى البلدان النامية والعالم.

ويمكن إجمال أبرز المعوقات التي أثرت في الحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الأقطار العربية فيما يلي:

1- عدم توفر خرائط استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة، بحيث يتمكن المستثمر الأجنبي من الاستفادة منها.
2- الروتين والإجراءات البيروقراطية التي تعرقل عمليات الاستثمار المحلي الأجنبي على حد سواء.
3- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة التي يحتاجها المستثمرون الأجانب.
4- تركز الاستثمارات الأجنبية في قطاعات معينة مثل البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى.
5- التكنولوجيا الغربية المقدمة للبلدان النامية والعربية بصفة خاصة مرتفعة التكلفة خصوصا بعد الوحدة الأوروبية.
6- انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وظهور جمهوريات أوروبا الشرقية وما اتبع ذلك من تغير في جغرافية تدفق الاستثمار الأجنبي إلى البلدان النامية ومنها الأقطار العربية(القشي والعبادي، 2007، ص6-7).

ويمكن ملاحظة مساهمة الأقطار العربية في إجمالي التدفقات الداخلة إلى البلدان النامية والعالم في الجدول (1) الذي يبين ضآلة تلك التدفقات:

الجدول (1)
إجمالي مساهمة الأقطار العربية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا للمدة (1995-2008)م
(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

السنة / الإقليم	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العالم	341.144	386.100	481.911	690.905	1.086.750	1.387.953	817.574	716.128	557.869	710.755	916.277	1.461.674	1.878.838	1.997.353
الدول النامية	115.973	147.978	193.224	194.055	231.880	252.459	219.721	155.528	175.138	275.032	334.285	433.764	528.344	628.733
الأقطار العربية	255	3582	7288	8740	2495	2629	7711	8074	15.682	21.605	37.650	54.548	96.333	114.361
حصة الأقطار العربية من إجمالي الدول النامية%	0.23	2.35	3.77	4.50	1.08	1.04	3.51	5.19	8.95	7.86	11.26	14.4	15.3	15.5
حصة الأقطار العربية من إجمالي العالم%	0.08	0.93	1.51	1.27	0.23	0.19	0.94	1.13	2.81	3.04	4.11	4.8	4.9	5.7

وضع الجدول بالاعتماد على:

- **الموقع الالكتروني لإحصاءات أونكتاد، آخر تحديث، ديسمبر 2009.**
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008)، الكويت، الصفاة 2009، ص249.**
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1998)، الكويت، الصفاة 1999، ص277.**

نلاحظ من الجدول السابق اتجاها تصاعديا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الأقطار العربية ففي علم 1995 بلغت قيمة التدفقات المباشرة الداخلة إلى الأقطار العربية حوالي (255) مليون دولار بنسبة (23%) من حصة البلدان النامية و(0.08%) بالنسبة للعالم، ثم ارتفعت لتصل قيمة الاستثمارات الأجنبية الداخلة عام 2008 إلى حوالي (114.361) مليون دولار وهو أعلى مستوى يتم رصده لتدفق الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الأقطار العربية وهو ما يمثل (15.5%) من التدفقات المتجهة إلى البلدان النامية، وما نسبته (5.7%) من إجمالي التدفقات على مستوى العالم، ويرجع هذا الارتفاع إلى أن بعض الأقطار العربية منحت المستثمرين الأجانب مزيدا من التسهيلات من جراء سن قوانين استثمارية جديدة، والاستمرار بعمليات التخصيصية .

وقد اختلفت إمكانية الأقطار العربية كلا على حدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعتمد على مدى اندماجها في الأسواق العالمية وتحرير الأنشطة التجارية للشركات متعددة الجنسية، وهذا ما يوضحه الجدول (2):

الجدول (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأقطار العربية للمدة 1995- 2008 (بملايين الدولارات)

السنة / القطر	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1196	1065	634	882	1081	1795	1662	2846
البحرين	431	2048	329	180	454	364	81	217	517	865	1049	2815	1735	1794
جيبوتي	3	3	2	3	4	3	3	4	14	39	23	164	195	234
مصر	598	636	887	1076	1065	1235	510	647	237	2157	5379	10043	11578	9495
العراق	2	1	1	7	-7	-3	-6	-2	5	306	515	383	485	488
الأردن	13	16	361	310	158	787	100	64	436	651	1532	3266	1850	1954
الكويت	7	347	20	59	72	16	-147	7	-67	24	250	122	123	56
لبنان	35	80	150	200	250	298	249	257	2860	1899	2573	2675	2131	3808
ليبيا	-107	-136	-82	-128	-128	-142	-101	145	142	-364	261	2013	4000	4111
موريتانيا	7	4	1	-----	1	40	92	118	214	5	115	155	153	103
المغرب	355	357	188	417	850	215	2825	481	2429	1070	2933	2450	2003	2386
فلسطين	-----	4	7	218	189	62	20	-5	------	-3	------	1688	3125	2928
عمان	29	60	65	101	39	16	83	26	489	200	715	19	28	29
قطر	94	339	418	347	113	252	296	624	625	1199	1469	3500	4700	6700
السعودية	-1877	-1129	3044	4289	-780	-1884	20	453	778	1942	4628	16293	24318	38223
الصومال	1	1	1	----	-1	-----	----	----	-1	21	24	96	141	87
السودان	----	----	98	371	371	392	574	713	1349	1511	2305	3541	2436	2601
سوريا	100	89	80	82	263	270	110	1030	180	275	500	658	1242	2116
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584	639	782	3312	1618	2781
الإمارات	399	301	232	258	-985	-515	1184	1307	4256	8359	12000	12806	14187	13700
اليمن	-218	-60	-139	-219	-308	6	136	102	6	144	-266	1121	917	463

وضع الجدول بالاعتماد على:

- **الموقع الالكتروني لإحصاءات أونكتاد، آخر تحديث، ديسمبر 2009.**
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008)، الكويت، الصفاة 2009، ص247.**
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1998)، الكويت، الصفاة 1999، ص277.**

يتضح من الجدول السابق إن التدفقات الداخلة اتسمت بالتذبذب طيلة المدة (1995-2008) فقد تصدرت السعودية قائمة الأقطار المضيفة للعام 2008 ليبلغ نصيبها من تلك التدفقات (38223) مقارنة مع (24318) مليون دولار عام 2007، ويعود سبب هذه الزيادة إلى الإصلاحات التي قامت بها الحكومة السعودية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ومنح المستثمرين الأجانب المزيد من التسهيلات، إذ أصبح المستثمر الأجنبي على قدم المساواة مع المستثمر المحلي.

وجاءت في المرتبة الثانية الإمارات العربية المتحدة لعام 2008، إذ بلغت الاستثمارات الأجنبية الداخلة حوالي (13700) مليون دولار بعد أن كانت (399) مليون دولار عام 1995، وتعود هذه الزيادة إلى الخطوات التي اتخذتها الحكومة الإماراتية لجذب الاستثمارات الأجنبية ومنها التطبيق الصارم لقوانين الملكية الفكرية، وافتتاح مدينة دبي للانترنت وهي خطوة لجعل الإمارات مركز إقليمي لتكنولوجيا المعلومات.

وحصلت مصر على المرتبة الثالثة بإجمالي استثمارات بلغت (9495) مليون دولار عام 2008، ويلاحظ أن السعودية ومصر دائما يظهران سوية كمتلقين رئيسين للاستثمار الأجنبي المباشر من بين البلدان العربية بسبب الحجم الكبير لسوقهما، وكذلك الاستقرار السياسي والاقتصادي وتوفر الهياكل الارتكازية الجيدة وهذه الحوافز أكثر أهمية من الحوافز الضريبية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في مصر التي تركزت الاستثمارات فيها في قطاعات السياحة، والكيمياويات، والتشييد والهندسة، في المقابل تظهر لدينا أقطارا أخرى اتسمت بتدفقات ضئيلة جدا لا تكاد تذكر، وأحيانا تكون تدفقات سالبة والتدفقات السالبة هنا تعني قيام المستثمر الأجنبي بسحب جزء من رأسماله الأصلي الذي سبق ضخه في وقت سابق، إذ تتجاوز التدفقات التي يعيدها المستثمر الأجنبي إلى بلد إقامته نظيرتها الواردة خلال تلك السنوات كما هو الحال في العراق، إذ يعود السبب إلى ضآلة التدفقات الواردة إليه إلى الأحداث التي أعقبت عام 2003م من تدهور في الأوضاع الأمنية وانتشار العنف والجريمة والتهجير ألقسري وغير ذلك. وكذلك هو الحال بالنسبة لليمن التي شهدت صراعات داخلية في السنوات الأخيرة تسببت في عزوف الكثير من المستثمرين الأجانب عن الاستثمار فيها.

ونستطيع القول إن بعض الأقطار العربية فشلت في اجتذاب الرساميل الأجنبية ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا يعود لعدة أسباب كصغر أسواقها المحلية، وحدوث الاضطرابات السياسية والصراعات الأهلية كما هو الحال في اليمن والعراق، والقضية الفلسطينية التي ما تزال مؤثرة في سائر أرجاء الوطن العربي.

كما يمكن تقسيم الأقطار العربية إلى ثلاثة مجاميع بالنسبة لتطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة (1995-2008) كما موضح في الجدول (3) كالآتي:

1- المجموعة الأولى وتشمل الأقطار التي كانت فيها نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة نسبيا مثل لبنان، وجيبوتي، والأردن، والمغرب.
2- المجموعة الثانية: وتشمل الأقطار التي كانت فيها نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي معتدلة نسبيا كالسعودية، وقطر، وتونس، وعمان والبحرين، والسودان.
3- المجموعة الثالثة: وتشمل الأقطار التي كانت فيها نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة نسبيا وهي اليمن، والكويت، والجزائر والعراق، وليبيا، وموريتانيا، والصومال، وسوريا.

ويمكن تصنيف الإمارات ضمن المجموعة الثالثة في عقد التسعينات، إلا أن بالإمكان إدراجها ضمن المجموعة الأولى في السنوات الأخيرة.

الجدول (3)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الأقطار العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة 1995- 2008 (نسبة مئوية)

السنة / القطر	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	0.00	0.58	0.54	1.26	0.60	0.80	2.17	1.87	0.93	1.04	1.06	1.54	1.25	1.57
البحرين	7.36	33.37	5.13	2.88	6.81	4.53	1.01	2.56	5.30	7.70	7.79	18.42	8.93	7.96
جيبوتي	0.63	0.66	0.49	0.67	0.79	0.59	0.59	0.59	2.27	5.79	8.33	21.25	23.40	24.45
مصر	0.86	0.83	1.04	1.19	1.11	1.24	0.54	0.72	0.31	2.62	5.47	8.95	8.67	5.69
العراق	0.07	-0.06	0.02	0.08	-0.05	-0.01	-0.04	-0.01	0.00	1.18	1.52	0.70	0.70	0.48
الأردن	0.20	0.22	4.98	3.92	1.92	9.63	2.00	1.27	4.35	7.15	14.07	23.17	12.40	10.33
الكويت	0.03	1.10	0.07	0.23	0.24	0.04	-0.50	0.01	-0.14	0.04	0.29	0.12	0.11	0.04
لبنان	0.32	0.62	11.54	6.71	5.12	5.78	8.50	7.14	14.44	8.85	12.17	11.75	11.08	12.93
ليبيا	-0.35	-0.40	0.22	-0.54	-0.42	0.41	-0.38	0.71	0.58	1.12	2.42	4.00	7.56	4.64
موريتانيا	0.48	-0.03	-0.24	-0.02	1.27	3.73	6.88	5.85	7.96	25.48	44.05	5.81	5.60	3.22
المغرب	0.90	0.79	3.23	1.00	3.43	1.14	7.43	1.19	4.65	1.59	2.80	3.75	3.82	2.83
فلسطين	3.81	5.26	4.40	5.53	4.51	1.51	0.50	0.27	0.46	1.11	0.96	0.38	0.52	-----
عمان	0.34	0.40	0.41	0.72	0.25	0.42	0.03	0.60	0.12	0.45	4.97	4.72	7.74	5.57
قطر	1.15	3.74	3.70	3.39	0.91	1.42	1.68	3.22	2.66	3.78	5.89	6.17	7.36	7.42
السعودية	0.41	0.04	0.03	0.06	0.08	0.10	0.28	0.24	0.36	0.78	3.83	5.19	6.45	8.06
الصومال	0.09	0.10	0.07	0.00	-0.04	0.01	0.00	0.01	-0.04	-0.22	1.04	3.79	5.57	----
السودان	0.11	0.00	0.92	3.39	3.46	2.99	3.65	3.93	6.08	5.67	6.95	8.07	4.38	3.79
سوريا	0.74	0.59	0.49	0.47	1.48	1.37	0.52	0.53	0.77	1.31	2.07	2.01	3.31	4.16
تونس	2.09	1.79	1.93	3.37	1.77	4.01	2.44	3.90	2.34	2.26	2.70	10.70	4.62	6.85
الإمارات	0.93	0.63	0.45	0.53	-1.79	-0.72	1.70	1.75	4.81	9.41	8.16	7.77	7.41	4.96
اليمن	-4.18	-0.94	-2.03	-3.47	-4.03	0.07	1.38	0.95	0.05	1.04	-1.80	5.87	4.24	1.71

وضع الجدول بالاعتماد على:

- **الموقع الالكتروني لإحصاءات أونكتاد، آخر تحديث، ديسمبر 2009.**

ثانيا- واقع القوى العاملة العربية ومشكلاتها

1- واقع القوى العاملة في الأقطار العربية:

يتذبذب حجم القوى العاملة في الأقطار العربية من قطر لآخر، فمنها ما يتمتع بفائض في قوة العمل كمصر والسودان، ومنها ما يعاني من شحه في عنصر العمل كدول الخليج مثلا، ومن هنا فان أسواق العمل العربية تتصف بعدة خصائص هي:

أ- تتمتع المنطقة العربية بارتفاع نسبة الشباب في السكان: إذ بلغت هذه النسبة 22% عام 2005 نتيجة لتراجع نسبة الوفيات بشكل كبير في حين انخفضت نسبة الولادات بشكل اقل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إذ تسارع معدل نمو القوى العاملة العربية إلى أكثر من 3% خلال الثلاثين سنة الماضية، ورغم ذلك فان بعض الأقطار العربية فشلت في مواكبة نمو القوى العاملة فيها وتوفير ما يلزم من فرص عمل.

ب- المشاركة المتزايدة للمرأة: رغم ضعف مشاركة الإناث في العمل نلاحظ إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد سجلت أعلى ارتفاع خلال السنوات الماضية كما هو الحال في أقطار الخليج التي ارتفعت مشاركة المرأة فيها إلى أكثر من 20%، وفي شمال أفريقيا وصلت إلى 15%، واقل مشاركة للمرأة شهدتها اليمن بنسبة 3% فقط من مجموع قوة العمل (مولاه، 2009، ص7).

ج- النزوح والهجرة: تشير توقعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إمكانية بلوغ سكان الحضر بنسبة 70% بحلول عام 2020 باستثناء مصر واليمن وسوريا بسبب استعداد الشباب للهجرة إلى المدن بشكل اكبر، أو الهجرة إلى الغرب أو إلى دول الخليج، وفي كلتا الحالتين نلاحظ إن العديد من المهاجرين هم من الذكور حاملي الشهادات الأمر الذي يعد هدرا للعقول، ويأتي كل من العراق ولبنان وتونس والمغرب في مقدمة الأقطار العربية المتأثرة بهجرة العقول.

د- التعليم: حققت الأقطار العربية ارتفاعا في معدل التحصيل التعليمي بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء وهذا سمح بخفض نسبة الأمية خلال السنوات الأخيرة، ولهذا العامل دور كبير في تغيير نوعية العرض في أسواق العمل، ويمكن الإشارة هنا إلى إن العديد من الأقطار العربية فشلت في المحافظة على نوعية راقية للتعليم نتيجة لتلاشي معايير التدريس والمناهج المتاحة،أي أن الأنظمة التعليمية عجزت عن تزويد الأعداد المتزايدة من الخريجين بالمهارات المطلوبة في القطاع الخاص في ظل الاقتصاد الجديد، وهو ما يفسر استمرار التوظيف في القطاع العام كملاذ للعديد من الشباب العاطلين عن العمل كسبيل وحيد للحكومات العربية للحد من البطالة (مولاه، 2009، ص8).

يتسم حجم القوى العاملة العربية بالتذبذب من قطر لآخر تبعا لحجم السكان والظروف السائدة في كل قطر من حيث أوضاع المعيشة، واستقرار الظروف السياسية والأمنية ومدى قدرة الحكومات العربية على توفير فرص العمل لأبناء شعوبها ومدى اهتمامها بالجوانب الصحية، وهذا ما نلاحظه من أرقام الجدول (4):

الجدول (4)

حجم القوى العاملة في الأقطار العربية سنوات مختارة (مليون نسمة)

القطر	1990	1995	2000	2005	2008
الجزائر	7231551.5	8961244	11078387	13429167.69	14478825
البحرين	219602.5	262076.4375	311398.25	342084.1646	363209
جيبوتي	217362.8906	232979.8438	279840.3125	336031.3252	376643
مصر	16573167	17507924	20021302	22533123.59	26315732
العراق	4727919.5	5812007	----------	----------	7456792
الأردن	753539.875	1256741.375	1542559.5	1797876.935	1908660
الكويت	852515.1875	873608.875	1143375.75	1384074.253	1428972
لبنان	941693.1875	1135049.5	1265086.625	1585776.845	1405706
ليبيا	1257583.625	1542726.625	1916136.5	2403558.793	2294912
موريتانيا	805421.5	897468.75	1032524.938	1225120.567	1353737
المغرب	7529135	8869823	9954001	11075373.36	11793738
عمان	567369.6875	778509	912339.0625	937851.9836	1052396
فلسطين	392640.6563	497028.3125	618418.5625	761794.6648	943383
قطر	255806.2031	284260.875	319800.5938	460444.3885	899391
السعودية	5095203.5	5918808	6712264.5	8173205.7	9030770
الصومال	2838845	2714308	3014091.25	3509640.812	3460450
السودان	7811926	8489831	9227773	10396172.54	13099550
سوريا	3672222.25	4748237	6035905	7571375.406	6732879
تونس	2443082.5	2851147	3329894.75	3835173.459	3789601
الإمارات	904469.1875	1293332.125	1875759.375	2562641.221	2813830
اليمن	2961312.25	3964494	4826174	6005664.971	5957945
المجموع	68052362	78891600	85417025	1.0032614	1.1695712

وضع الجدول بالاعتماد على:

- الإحصائيات العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1990-2008، بيانات سحبت من الموقع WWW.arabstats.org .

من الجدول السابق نلاحظ أن مصر جاءت في المرتبة الأولى بحجم قوتها العاملة وهنا يمكننا تصنيف الأقطار العربية من حيث قوة العمل إلى:

أ- أقطارا عربية تعاني من فائض في قوة العمل ومحدودة الموارد كما هو الحال في مصر والسودان وغيرها من الأقطار غير النفطية التي كانت ومازالت دول مرسلة للأيدي العاملة إلى الأقطار النفطية أو إلى الغرب، وتأتي مصر في مقدمة الأقطار العربية المرسلة لقوة العمل نتيجة لزيادة حجم السكان بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

ب- الأقطار العربية النفطية التي تعاني من شحه عنصر العمل وهي غنية بمواردها كأقطار الخليج وهي أقطار مستقبلة للعمال الوافدين من عرب وأجانب، كالكويت، والإمارات، وقطر، والبحرين، وعمان وغيرها من الأقطار النفطية.

2- مشكلات القوى العاملة في الأقطار العربية

يشهد سوق العمل في العالم تطورات لا بد أن تنعكس على الأقطار العربية يسببها التقدم العلمي والتقني، والتطورات في المناخ الاقتصادي والمحلي والعالمي كالتخصيصية وتغير دور الدولة وحجمها، والانفتاح والعولمة والمنافسة وغيرها، وتعاني أسواق العمل في الأقطار العربية ولاسيما أقطار الخليج عدد من المشكلات تختلف من بلد لآخر من حيث شدتها ومن حيث نوعية الحلول والسياسات، ومن هذه المشكلات:

1- العمال الوافدين واختلافهم من حيث الجنس والمهارة والمصدر، وما يخلفه هؤلاء من مشكلات التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والمخاطر الأمنية والاستمرارية.
2- عزوف المواطنين عن العمل في القطاع الخاص وتمركزهم في القطاع العام.
3- تدفق الشباب إلى سوق العمل وظهور البطالة الصريحة وليس فقط المقنعة لأسباب ديموغرافية كفتوة السكان، وأسباب تعليمية كارتفاع مستوى التعليم، وأخرى اقتصادية واجتماعية تمثلت بارتفاع عرض العمل من النساء والتعليم بالنسبة للإناث، فضلا عن تأخر سن التقاعد.
4- صعوبة إحلال العمال المحليين محل العمال الوافدين ولاسيما في المشاريع الاستثمارية التي يتم تخصيصيتها وبيعها لمستثمرين أجانب.
5- وجود فائض صريح في قوة العمل المحلية وبطالة مكشوفة في بعض الأقطار العربية ولاسيما دول الخليج مع وجود عمال وافدين يستفيدون من خدمات الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي على حساب العمال المحليين.
6- هبوط إنتاجية العامل المحلي وعزوفه عن ممارسة بعض الإعمال التي تدفع بالمستثمرين الأجانب الاستعانة بالعمال الوافدين بدلا منه. (وديع، 2001، ص3)

المبحث الثالث/ قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القوى العاملة في الأقطار

عينة الدراسة (مصر، وتونس، والسعودية، وقطر)

كنا نود اختيار العراق أنموذجا لقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قوة العمل لأهمية موضوع البحث لبلدنا الحبيب في الظروف الراهنة، إلا أن صعوبة الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات المستخدمة في الأنموذج حال دون ذلك، وعلى أساس ذلك تم اختيار عينة من الأقطار العربية كنماذج للقياس وفيما يأتي توصيف للأنموذج وتفسير لنتائج القياس:

أولا- توصيف أنموذج اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القوى العاملة في الأقطار عينة الدراسة

جاءت مصر بالمرتبة الأولى من بين الأقطار عينة البحث في حجم القوى العاملة طيلة مدة القياس، تليها السعودية ثم تونس، وأخيرا قطر ولقياس اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القوى العاملة نأخذ بعين الاعتبار قوة العمل كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد متغيرا مستقلا لتظهر لنا علاقة موجبة أو سلبية بينهما، وعلى أساس ذلك وضع أنموذج القياس لكل قطر من الأقطار المختارة، وباستخدام بيانات ملحق الجدول (C-1) وكما يأتي:

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI):

يشير بعض الاقتصاديين إلى إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقوى العاملة هي علاقة ذات وجهين، فالاستثمار الأجنبي قد يحدث آثارا ايجابية في القوى العاملة من خلال توفير الوظائف الجديدة، إما في مرحلة إنشاء المشروع أو في مرحلة عمل المشروع، مما يؤدي إلى تأجيل قرارات الهجرة وتراجع معدلات البطالة بشرط عدم قيام المستثمرين الأجانب بتقديم إغراءاتهم المالية للعمال الوطنيين كما أسلفنا. أو من خلال الفنيين والخبراء الأجانب الذين يعرفون احدث الوسائل المتبعة في الإنتاج واكتشاف طرق جديدة للإنتاج، مما يؤدي إلى إنتاج عالي الجودة، أي أن أثره الايجابي يعتمد على مدى توفر محددات مناسبة لجذبه بما فيها قوانين وتشريعات الاستثمار التي تسنها حكومات البلدان المضيفة.

2- القوى العاملة (L): إن هنالك عاملين أساسيين يحددان قوة العمل في المجتمع وهما معدلي الوفيات والولادات، أي إن زيادة القوى العاملة في أية دولة يعود إلى عدة أسباب أهمها زيادة عدد السكان، وتراجع معدل الوفيات وزيادة الولادات كما أسلفنا، أو زيادة فرص العمل التي قد توفرها الحكومة للعاطلين عنه، أو التي قد يوفرها مستثمري القطاع الخاص ومنهم المستثمرين الأجانب، فزيادة قوة العمل تعني زيادة اكبر في عدد العمال المنتجين، إلا أن حكومات الدول النامية ومنها الأقطار العربية تعاني من نقص في التوظف (Underemployment) باستثناء بعض دول الخليج، أو تعاني من البطالة المفتوحة أو الصريحة، فالأفراد قادرين على العمل وهم في سن العمل، إلا أنهم لا يجدون عملا.
وبذلك يظهر لدينا الأنموذج بالصيغة الآتية:

$$L = b0 + b1FDI + u$$

المتغير التابع	**القوى العاملة**	**(L)**
المتغير المستقل	**الاستثمار الأجنبي المباشر**	**(FDI)**
المتغير العشوائي		**(u)**

ثانيا- تقدير نتائج اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في القوى العاملة وتحليلها

من الجدول (5) نلاحظ أن المتغير المستقل المتمثل بالاستثمار الأجنبي المباشر مقبولا لتفسير القوى العاملة في الأقطار المختارة كما يأتي:

الجدول (5)
أفضل التقديرات لأنموذج اثر الاستثمار الأجنبي في القوى العاملة للأقطار المختارة

القطر	نوع الدالة	الأنموذج	الاختبارات الإحصائية		
			F	R-sq	D.W
مصر	اللوغارتمية Log(Y)= log(b)	Log(L)= 6.99+ 0.096 log(FDI) t (9.51) (2.72)	22.28	%56.7	1.45 لا يوجد ارتباط ذاتي
تونس	اللوغارتمية Log(Y)= log(b)	Log(L)= 6.11+ 0.140 log(FDI) t (4.93) (1.79)	22.94	%57.4	1.59 لا يوجد ارتباط ذاتي
السعودية	اللوغارتمية Log(Y)= log(b)	Log(L)= 6.63+ 0.069 log(FDI) t (4.39) (0.43)	29.52	%63.5	0.30 يوجد ارتباط ذاتي
قطر	اللوغارتمية Log(Y)= log(b)	Log(L)= 5.13+ 0.168 log(FDI) t (0.08) (2.77)	45.89	%73	1.33 لا يوجد ارتباط ذاتي

وضع الجدول بالاعتماد على النتائج المستخرجة من الأنموذج.

الجدول السابق يبين لنا ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة طردية مع الأيدي العاملة المصرية فزيادة الأول بمقدار وحدة واحدة يحدث ارتفاعا في قوة العمل بمقدار (0.096)، أي أن رأس المال الأجنبي احدث أثرا ايجابيا في القوى العاملة.
وعلى أساس ذلك حصلت المتغير المستقل على قوة تفسيرية للأنموذج بلغت (56.7%) من مجموع التغيرات الكلية الحاصلة في المتغير التابع موضحة بقيمة معامل التحديد، وما تبقى من تلك التغيرات والبالغة (43.3%) يحدثها المتغير العشوائي، في حين بلغ اختبار دربن- واتسون (D.W)(1.45) أي لا يوجد مشكلة ارتباط ذاتي.

وفي تونس نلاحظ إن المتغير المستقل يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير التابع، أي أن زيادة الأول بمقدار وحدة واحدة سيحدث زيادة في الثاني بمقدار (0.140)، أي أن الاستثمار الأجنبي احدث أثرا ايجابيا في قوة العمل التونسية، وبذلك سيطر المتغير المستقل على قوة تفسيرية للأنموذج بنسبة (57.4%) من مجموع التغيرات الحاصلة في المتغير التابع حسب ما تظهره لنا قيمة معامل التحديد في الجدول السابق، وما تبقى من تلك التغيرات والبالغة (42.6%) تعود إلى المتغير العشوائي، بينما بلغ اختبار دربن- واتسون (D.W)(1.59) وهذا يعني انه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي.

وكذلك هو الحال لو أمعنا النظر في دوال كل من السعودية وقطر، إذ أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بعلاقة طردية مع القوى العاملة، ففي المملكة العربية السعودية إن زيادة الأول بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة الثاني بمقدار (0.069)، ومن هنا فان المتغير المستقل منح الأنموذج قوة تفسيرية بلغت (63.5%) من مجموع التغيرات الكلية الحاصلة في المتغير التابع، وما تبقى من تلك التغيرات والبالغة (36.5%) يعود سببها إلى المتغير العشوائي، أما قيمة اختبار دربن- واتسون فقد بلغت (0.30)، وهذا يعني إن هناك مشكلة للارتباط التسلسلي (Serial- correlation) من النوع الموجب التي تظهر عند استخدام السلاسل الزمنية، ومن اجل معالجة هذه المشكلة نستخرج قيمة معامل الارتباط الذاتي البسيط (RHO)(P) والذي تتراوح قيمته بين (-1) و(1) وكما يأتي:

$$RHO= 1-D.W/2= 1-0.30/2= 0.7/2= 0.05$$

وبعد ذلك نقوم بتعديل البيانات من جديد والحصول على قيمة (D.W) جديدة بلغت (1.11) وهي تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي، أي نقبل فرضية العدم.

أما في قطر فان زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها بمقدار وحدة واحدة يحدث زيادة في قوة العمل القطرية بمقدار (0.168)، وبذلك يستحوذ المتغير المستقل على قوة تفسيرية للأنموذج بلغت (73%) من مجموع التغيرات الحاصلة في المتغير التابع حسب ما نلاحظه من قيمة معامل التحديد في الجدول، والمتبقي من تلك التغيرات والبالغة (27%) تعود إلى المتغير العشوائي. بينما بلغ اختبار دربن- واتسون (D.W) (1.33)، وهذا يعني انه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي (Auto- correlation).

وخلاصة القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر احدث أثرا ايجابيا في قوة العمل في الأقطار عينة الدراسة، ويبدو أثره أكثر وضوحا في قطر والسبب في ذلك أن هذه الأقطار ولاسيما دول الخليج قامت مؤخرا بسن قوانين استثمارية تفرض على المستثمرين الأجانب تشغيل نسبة معينة من العمال المحليين، ففي المملكة العربية السعودية قامت الحكومة بإتباع سياسة (السعودة) التي تشترط على المستثمر الأجنبي تشغيل نسبة معينة من العمال الوطنيين، أو إحلال الأيدي العاملة المحلية محل الأجنبية، وفي قطر قامت الحكومة القطرية بإتباع سياسة (القطرنة) التي تعني إحلال العمال المحليين محل الأجانب، وكذلك هو حال عمان التي انتهجت سياسة (التعمين) أي إحلال العمال العمانيين محل الأجانب، والبحرين التي انتهجت سياسة (البحرنة) بإحلال الأيدي العاملة البحرينية محل الأجنبية، فالمهارات الإدارية والقدرات التنظيمية والتكنولوجيا الحديثة التي ترافق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن ان تكون ذات اثر محدود في تطوير المهارات المحلية، وربما تؤدي إلى إعاقة تنمية هذه المهارات عن طريق كبح نمو قدراتها الداخلية نتيجة لهيمنة المستثمرين الأجانب على الأسواق المحلية، ومن ثم ظهور مشاكل التوظف وزيادة البطالة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا- الاستنتاجات

1- يتوقف أثر الاستثمار الأجنبي على عاملين أساسيين إحداهما يتمثل بأهداف المستثمر الأجنبي في البلد المضيف فقد يستعين المستثمرين الأجانب بعمال أجانب بما ينسجم ومصالحهم الشخصية، والثاني يتمثل سياسات الاستثمار التي تتبعها حكومات البلدان المضيفة من خلال تقييد المستثمر إلزام المستثمر الأجنبي بتشغيل نسبة معينة من العمال المحليين.

2- خلال المدة 1995-2008م تبين إن الأقطار العربية لم تتمكن من زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بنسبة (15.5%) من مجموع التدفقات الداخلة إلى الدول النامية عام 2008م بعد أن كانت (11.26%) عام 1995م وهذا يدل على عجز الأقطار العربية عن جذب الاستثمارات الأجنبية التي تحتل أهمية خاصة في تطوير قدراتها.

3- يلاحظ تذبذب تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية، إذ تصدرت هذه النسب البحرين بحوالي (7.36%) في عام 1995م، تلتها تونس بحوالي (2.09%)، أما في عام 2008م فقد تصدرت جيبوتي القائمة بنسبة (24.45%)، تلتها لبنان بحوالي (12.93%).

4- إن الاستثمار الأجنبي احدث أثرا ايجابيا في الأقطار عينة الدراسة ويعود السبب في ذلك إلى لجوء حكومات تلك الأقطار إلى إتباع سياسات استثمارية من شانها إلزام المستثمرين الأجانب بتشغيل نسبة معينة من العمال المحليين، أو العمل على إحلال العمال المحليين محل أقرانهم الوافدين ولاسيما في المشروعات العامة التي تم بيعها لمستثمرين أجانب.

5- لوحظ أن اغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأقطار العربية تتجه نحو القطاعات الخدمية كالسياحة والمصارف والأسواق المالية، بينما تحجم تلك الاستثمارات عن الاتجاه نحو القطاعات السلعية التي عادة تتطلب استثمار يواجه مخاطر ومدة أطول لتحقيق مردود العملية الاستثمارية.

ثانيا- التوصيات

1- على الأقطار العربية بشكل عام أن تتجه نحو الانفتاح على الاستثمار الأجنبي وتدعم هذا الاتجاه بما يحقق المصالح المشتركة لطرفي العملية، وان تمنح الفرصة للمستثمرين الأجانب آخذة بنظر الاعتبار تجارب دول جنوب شرق آسيا ومصلحة البلد المضيف.

2- القيام بالاتصال المباشر بالشركات المتعددة الجنسية ومحاولة جذبها واستغلال الموارد المتاحة في الأقطار العربية وبما يساهم في توسيع السوق المحلية.

3- توسيع دور اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الموحدة وفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب للاستفادة من سعة السوق هذه الاتفاقية التي تضم اغلب الأقطار العربية.

4- لكي يكون الاستثمار الأجنبي المباشر ذو اثر ايجابي في قوة العمل ينبغي على حكومات الدول المضيفة ومنها الأقطار العربية إتباع سياسة استثمارية مشروطة مع المستثمرين الأجانب بتشغيل نسبة من العمال المحليين وتحديد حجم العمال الوافدين، مع تعويض العمال المتضررين من العمالة الأجنبية من خلال دفعات الضمان الاجتماعي أو التأمينات الاجتماعية أو التعويض عن السكن وغير ذلك، مع إمكانية وضع برنامج يقلل أو يمنع إعطاء إعانات للعمال الوافدين.

المصادر

أولا- المصادر العربية

أ- الكتب:

1- القريشي، مدحت، (اقتصاديات العمل)، دار وائل للنشر، الأردن 2007.
2- تودارو، ميشيل، (التنمية الاقتصادية)، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربية السعودية 2009.
3- سليمان، حسن علي، (اقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام)، الكويت 1985.
4- عجمية، محمد عبد العزيز وقريصة، صبحي تادرس، (مذكرات في التنمية والتخطيط)، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، الإسكندرية 1986.

ب- البحوث والدراسات:

5- القشي،ظاهر والعبادي، هيثم، (أثر تبني تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر)، 2007، ص6-7.
6- خطاب، كمال، (عولمة دافوس بلا رحمة)، سلسلة اقتصاد وأعمال، بحث منشور على الموقع الالكتروني إسلام اون لاين.نت، 2003./6/19
7- عبد الحسين، هناء، (تأثير هيكل التوزيع القطاعي للقوى العاملة في بعض المؤشرات التنموية للاقتصاد العراقي للمدة 1975-2000)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد 2005.
8- قرم، جورج، (الخصخصة والأمن الاجتماعي)، بحث مقدم إلى ندوة: العصر العربي الجديد الواقع والتحديات، الكويت كانون الثاني- يناير 2004.
9- مهدي، صائب حسن، (الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد3، 2009.
10- مولاه، وليد عبد، (بطالة الشباب)، سلسلة جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، السنة الثامنة، العدد 87، نوفمبر- تشرين الثاني 2009.
11- وديع، محمد عدنان، (التعليم وسوق العمل ضروريات الإصلاح... حالة الكويت)، ورقة عمل مقدمة إلى المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001.

ج- التقارير والنشرات:

12- الموقع الالكتروني للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أعداد متفرقة من (تقارير الاستثمار في الدول العربية).
13- الموقع الالكتروني لإحصاءات اونكتاد، آخر تحديث ديسمبر 2009.
14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الإحصائيات العربية 1990-2008، بيانات سحبت من الموقع www.arabstats.org .
15- مؤتمر العمل العربي، (الأزمة الاقتصادية العالمية وأثرها على أسواق العمل العربية)، الدورة السادسة والثلاثون، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، البند الأول- القسم الأول، الأردن، عمان 5-12 ابريل- نيسان 2009.

ثانيا- المصادر الأجنبية:

A- Books:

16 - Meier, Gerald M., (International Trade and Development), Harper & Row Publishers, New York 1963.

B- Articles:

17 – Dunning, John H., (Re- Evaluating the Benefits of Foreign Direct Investment), UNCTAD, UN, Vol.3, No.1,Feb.1994,pp.35-36.
18- Kikeri, Sunita & others, (Privatization: Eight Lessons of experience), World Bank Policy Research Working paper, July 1992.

ملحق الجدول (c-1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة وحجم القوى العاملة في الأقطار عينة الدراسة

السنة	مصر	تونس	السعودية	قطر			
	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	القوى العاملة (L)	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	القوى العاملة (L)	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	القوى العاملة (L)	الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	القوى العاملة (L)
1990	347	16573167	89	2443082.5	312	5095203.5	5	255806.2031
1991	253	16101871	173	2515523.5	165	5283310	43	263577.875
1992	459	16287268	584	2599377	250	5448423.5	40	270220.2813
1993	1.207	16688377	656	2685722.75	180	5613734	72	275477.875
1994	1.133	17471726	566	2766728.75	690	5766535.5	132	280202.3438
1995	595	17507924	378	2851147	578	5918808	94	284260.875
1996	636	17810866	351	2934911.75	64	6069661	339	286725.5625
1997	887	18082682	365	3019265.75	57	6216562.5	418	288786.1875
1998	1.076	18357484	668	3122635	94	6364877.5	347	293898.1875
1999	1.065	19596134	368	3224178.25	123	6543873.5	113	303719.5313
2000	1.235	20021302	779	3329894.75	183	6712264.5	252	319800.5938
2001	510	20315482	486	3432365	504	6936853.5	296	346869.625
2002	647	20697132.8	821	3531525.316	453	7350011.961	624	380757.952
2003	237	21390077.39	584	3624896.773	778	7620261.342	625	412838.3266
2004	2.157	21943164.22	639	3730152.117	1.942	7878267.488	1.199	437847.2526
2005	5.376	22533123.59	782	3835173.459	12.097	8173205.7	2.500	460444.3885
2006	10.043	23110744	3.312	3939012.495	18.293	8438029.351	3.500	476681.7864
2007	11.578	25768389	1.618	3716479	24.318	8816526	4.700	792938
2008	9.495	26315732	2.761	3789601	38.223	9030770	6.700	899391

وضع الجدول بالاعتماد على:

- **الموقع الالكتروني لإحصاءات أونكتاد، آخر تحديث، ديسمبر 2009.**
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008)، الكويت، الصفاة 2009، ص247.**
- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 1998)، الكويت، الصفاة 1999، ص277.**
- **الإحصائيات العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 1990-2008، بيانات سحبت من الموقع . WWW.arabstats.org**